

الامتناع عن تقديم شكوى في الشرطة - حقائق ومعطيات

اب 2016

كما في إسرائيل، كذلك في مناطق الضفة الغربية، تعتبر الشرطة الإسرائيلية الجهة المخولة لتطبيق القانون، وهي العنوان الذي يرفع إليه المتضررين شكواهم.

مع هذا ففي كثير من الأحيان يمتنع فلسطينيون من ضحايا المخالفات التي يرتكبها مدنيون إسرائيليون بحقهم، عن تقديم شكوى لدى الشرطة. هذه الحقيقة معروفة لدى سلطات تطبيق القانون منذ سنوات طويلة، وقد وردت في التقارير الإسرائيلية الرسمية الثلاث التي تناولت موضوع تطبيق القانون في الضفة الغربية - تقرير كارب (1982)، تقرير شمجار (1994) وتقرير ساسون (2005) - وذكرت باعتبارها أحد العوامل التي تعيق عمل الشرطة في الضفة. هناك عدة أسباب تجعل الكثير من الفلسطينيين يتفادون تقديم شكوى، وقد تطرق تقرير "كارب" للأسباب الرئيسية منها، والتي للأسف الشديد لا تزال قائمة لليوم:

"هناك تنوع كبير من الأسباب الممكنة لتفادي تقديم شكوى، منها التسليم بالأمر الواقع والميل الطبيعي لعدم الشكوى، عدم الرغبة بالتعامل مع السلطات، الخوف نتيجة تهديد أو خوف من التعرض لأعمال انتقامية، وكذلك استخلاص العبر من عدم التوصل لنتائج في شكوى سابقة تم تقديمها للشرطة أو رفض الشرطة لمعالجة الشكوى". (تقرير كارب، ص26)

في عام 2013 بدأت منظمة "بيش دين" بتوثيق شامل لحالات قرر فيها فلسطينيون وقعوا ضحايا لمخالفات مختلفة، عدم تقديم شكوى للشرطة. ويظهر من الشهادات أنه من أصل 413 مخالفة وقعت على خلفية أيديولوجية تم تسجيلها بين السنوات 2013-2015، صرّح ضحايا 123 مخالفة بشكل واضح بعدم رغبتهم في تقديم شكوى لشرطة إسرائيل (ما يعادل 30% من مجمل الأحداث التي سجّلتها "بيش دين" خلال الفترة المذكورة).

هناك عدة أسباب لعدم استعداد فلسطينيين تقديم شكوى:

- 157 قالوا إن السبب هو عدم الثقة بسلطات تطبيق القانون الإسرائيلية، وذكر 17 منهم أن عدم الثقة ناجم عن تجربة شخصية في تقديم شكوى في الماضي؛
- 22 قالوا إنهم يخشون أن يؤدي تقديم الشكوى لإلحاق الضرر بهم أو بأفراد عائلاتهم؛
- 15 لم يذكروا صراحة الخلفية لقرارهم عدم تقديم شكوى في الشرطة؛
- 4 صرّحوا بأنهم معنيون بتقديم شكوى فقط بواسطة السلطة الفلسطينية أو أنهم يعارضون مبدئيًا التعاون مع السلطات الإسرائيلية؛
- 2 قرّروا عدم تقديم شكوى في الشرطة لأسباب أخرى.

إضافة لما تقدّم، لم يتم التحقيق في شكوى بعض ضحايا المخالفات لأسباب تتعلق بمشاكل بنيوية في منظومة تطبيق القانون في الضفة، وبصعوبات تقنية مرتبطة بتقديم شكوى من قبل فلسطينيين:

- 12 قدّموا شكوى لدى مكتب التنسيق والارتباط أو الشرطة الفلسطينية، ولكن نظرًا لأن شكواهم لم تُنقل أبدًا للشرطة الإسرائيلية عرّفوا عن إعادة تقديم الشكوى؛
- 11 أدلوا بشكواهم وإفاداتهم أمام قوة الشرطة التي وصلت لمنطقة وقوع الحادث، ولكن بعد أن تبين أن شكواهم لم تُفض إلى الشروع بالتحقيق عرّفوا عن إعادة تقديم الشكوى؛

الحال اليوم في الضفة الغربية هو أن الشرطة تكاد لا تبادر بنفسها للتحقيق في المخالفات. وطالما أن الفلسطينيين يتفادون تقديم شكاوهم بأنفسهم، يتعذر على سلطات تطبيق القانون التحقق من الوضع في الميدان، وبالتالي لا تتم معالجة الإجرام الإيديولوجي الذي يرتكبه إسرائيليون بحق فلسطينيين ولا تتم حماية حقوق الفلسطينيين.

واجب دولة إسرائيل هو معالجة هذه الظاهرة وتعزيز منظومة تطبيق القانون في المناطق المحتلة.

توصيات "بيش دين":

المهمة الأساسية وطويلة المدى الملقاة على شرطة إسرائيل هي تحسين جودة وجدوى التحقيقات بشكل ملموس، واستنفاد الإجراءات القانونية مع الجناة.

في غضون ذلك، على الشرطة تبني عدة خطوات فورية:

1. العمل على تسهيل وصول ضحايا المخالفات الفلسطينيين، والتسهيل قدر الإمكان على عملية تقديم الشكوى، بما في ذلك مدة انتظار الحصول على مرافق للمركز، وتواجد محققات ومحققين يجيدون اللغة العربية.
2. ضمان احترام محققي الشرطة لمقدمي الشكاوى والشهود. بما في ذلك، معالجة بشكل حازم للشكاوى بشأن التنكيل أو الصعوبات التي واجهها مقدمو شكاوى فلسطينيون أثناء تقديم شكاوهم أو الإدلاء بإفاداتهم في الشرطة.
3. على السلطات العمل على تبييد المخاوف التي عبّر عنها الكثير من الفلسطينيين على مدار سنوات طويلة، من أن الشكوى في الشرطة يمكن أن تؤدي إلى إلغاء تصاريح الدخول لإسرائيل أو المنس باحتمال حصولهم على تصاريح كهذه مستقبلاً. على شرطة إسرائيل والجيش الإسرائيلي التوضيح بشكل لا يقبل التأويل بأنه لا يتم اتخاذ أية إجراءات ضد فلسطينيين يقدمون شكاوى في الشرطة أو في شرطة التحقيقات العسكرية. وجود أية صلة لهذه الادعاءات بالواقع هو أمر خطير جداً، ويقوّض المبدأ الأساسي لمهمة تطبيق القانون، ويتحتم على السلطات العدول عن هذا النهج.

تجدون المزيد من المعلومات حول إخفاق الشرطة في حماية الفلسطينيين وفي تطبيق القانون على مدنيين إسرائيليين في الضفة الغربية، في تقرير [تطبيق القانون على مدنيين إسرائيليين في الضفة الغربية](#)، الذي نشرته "بيش دين" في أيار 2015.

لمزيد من المعطيات حول تطبيق القانون في حوادث الإجرام الأيديولوجي ضد فلسطينيين، اقرأوا ورقة المعطيات حول [محاكمة مدنيين إسرائيليين يشتبه في اعتدائهم على فلسطينيين](#) (أيار 2015)، وفي ورقة المعطيات [تجاوز القانون](#) (تشرين أول 2015).